وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الإثنين، 15 مايو 2023

أخبار الطاقة

أسواق النفط تفتتح اليوم وسط مخاوف نقص الإمداد في الأشهر المقبلة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين بعد أن استقرت الأسعار على انخفاض أكثر من 1 ٪ يوم الجمعة، متراجعة للأسبوع الرابع على التوالي، وسط تجدد المخاوف الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين، حيث تراجعت العقود الآجلة لخام برنت إلى 74.17 دولارًا، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى 70.04 دولارًا. واستقر كلا الخامين القياسيين على انخفاض بنحو 1.5 ٪ على أساس أسبوعي.

ويقول أحد المحللين: إن عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط من المرجح أن ينعكس مع حلول الصيف، وقال روب ثوميل، مدير محفظة تورتواز، لموقع ياهو فاينانس لايف: «في الوقت الحالي، من المحتمل أن تكون سوق النفط العالمية تعاني من زيادة طفيفة في المعروض. وسوف يتحول الأمر إلى نقص الإمدادات في وقت ما في أواخر الربع الثاني أو أوائل الربع الثالث».

وقال توميل «عندما تعاني سوق النفط من نقص في المعروض، عادة ما ترى استجابة سعرية إيجابية. لذلك نتوقع أن ترتفع أسعار النفط قليلاً».

تعرضت أسعار الخام لضغوط في الآونة الأخيرة، على الرغم من خفض الإنتاج الذي أعلنته منظمة أوبك + الشهر الماضي، وارتفع غرب تكساس الوسيط وخام برنت في البداية على خلفية الأخبار ولكنهما فقدا تلك المكاسب منذ ذلك الحين.

ويتوقع محللو النفط ارتفاعًا في الطلب مع إعادة فتح الاقتصاد الصيني بعد عمليات الإغلاق الصارمة لكوفيد العام الماضي، وقال توميل: «العالم بأسره ينتظر متى سيعاد فتح الاقتصاد الصيني. ويعاد فتحه

تدريجياً»، وأضاف «نتوقع أن ينمو الطلب على النفط عالميا في الصين ويتسارع خلال بقية العام».

ويتوقع توميل أن ترتفع أسعار الأسهم المتعلقة بالغاز والنفط جنبًا إلى جنب مع النفط الخام، ومنذ بداية العام وحتى تاريخه، انخفض قطاع إس آند بي إنرجي سيليكت بنسبة 10 ٪، مما أدى إلى ضعف أداء الأسواق الأوسع.

وقال توميل: «نعتقد في محفظة تورتواز أنه وقت جذاب للنظر في قطاع الطاقة لأن الأسعار ربما تكون منخفضة، ومن المحتمل أن ترتفع، وهذا سيؤدي فقط إلى ارتفاع جميع مخزونات الطاقة».

إلى ذلك لا تتوقع أوبك + إجراء المزيد من التخفيضات في اجتماع يونيو، إذ قال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني إن العراق لا يتوقع أن تجري أوبك + مزيدا من التخفيضات على إنتاج النفط في اجتماعها المقبل في يونيو، في أول إشارة من وزير في أوبك بشأن قرار محتمل مع انخفاض أسعار النفط.

وقال عبدالغني في بيان لاحق إن العراق ملتزم بتخفيضات طوعية في إنتاج النفط بدأت في مايو وتستمر حتى نهاية 2023، وأشار إلى أنه لم يُطلب من العراق إجراء أي تخفيضات إضافية من هذا القبيل قبل اجتماع أوبك + في 4 يونيو.

واتفقت أوبك وشركائها في تحالف أوبك +، على خفض الإنتاج في أواخر عام 2022 لدعم السوق مع تدهور التوقعات الاقتصادية، مما أثر على الأسعار. ثم في خطوة مفاجئة في أوائل أبريل، أعلنت المملكة العربية السعودية وأعضاء آخرون في أوبك + عن مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميًا.

وساعد الإعلان في دفع أسعار النفط للارتفاع بشكل حاد، لكن هذه المكاسب تلاشت منذ ذلك الحين مع انتشار المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي. ومن المقرر أن يجتمع أعضاء أوبك + في فيينا في 4 يونيو لاتخاذ قرار بشأن مسار العمل التالي.

وقال عبدالغني «الخفض الثاني كان طوعيا وساعدنا كثيرا في استقرار السوق ورفع الأسعار». وأدت التخفيضات في أبريل إلى معاقبة بائعي النفط على المكشوف، أو أولئك الذين راهنوا على انخفاض أسعار النفط.

بالعودة إلى عام 2020، حذر وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان التجار من المراهنة بكثافة في سوق النفط، ووعد بأن أولئك الذين يقامرون على سعر النفط سيكونون الأكثر تضرراً». وقال العراق إنه سيخفض 211 ألف برميل يوميا ابتداء من مايو كجزء من التخفيضات الطوعية.

وأوقفت تركيا 450 ألف برميل يوميًا من صادراتها الشمالية عبر خط الأنابيب العراقي التركي في 25 مارس بعد حكم أمر أنقرة بدفع تعويضات لبغداد بقيمة 1.5 مليار دولار عن الصادرات غير المصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان بين عامي 2014 و2018.

ولم يتضح متى ستستأنف التدفقات لكن عبدالغني قال يوم الجمعة إن بغداد لم تسمع بعد بشأن طلب لشركة الطاقة التركية الحكومية لاستئناف الصادرات.

وقالت انفيستنق دوت كوم، يحدق النفط في أدنى مستوياته في 70 دولارًا مرة أخرى، مع ضعف انتعاش الصين هذه المرة، ومن المحتمل أن يكون النفط محبطًا مع إلقاء اللوم على عاتق الصين. وبعد الخسائر المستمرة على مدى ثلاثة أيام، قضت العقود الآجلة على الخام على المكاسب التي تحققت من أول جلستين من الأسبوع لتغلق منخفضة للأسبوع الرابع على التوالي.

وعلى مدار الأسبوع، أظهر مؤشر الخام الأميركي خسارة بنسبة 1.8 ٪. خلال الأسابيع الأربعة الماضية مجتمعة، وأظهر مؤشر النفط العالمي انخفاضًا بنسبة 1.5 ٪ خلال الأسبوع ونحو 14 ٪ خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

ويمكن أن ينسب اللوم عن الوضع في النفط إلى حد ما على الأزمة المصرفية الأميركية المتقطعة والمتكررة، واستمرار الجدل حول أزمة ديون البلاد ومخاوف الركود التي تتزايد يومًا بعد يوم. ومع ذلك، كانت هناك

ظاهرة قديمة تعود إلى الظهور ولم يعد من الممكن تجاهلها وهي ضعف الطلب من الصين.

ويرى المراقبون بأن ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا ينتعش بالسرعة التي اعتقدها الكثيرون بعد التخلي عن كل الحذر بشأن كوفيد، وهذه مشكلة بالنسبة لمعظم السلع، بما في ذلك النفط والنحاس، والتي تعتمد بشكل كبير على الشراء الصيني.

وأظهرت البيانات الصادرة من بكين يوم الخميس أن تضخم المستهلك الصيني نما بالكاد في أبريل، بينما انخفض تضخم المنتجين إلى أضعف مستوى منذ ذروة الوباء في عام 2020. وكانت بيانات التجارة الصينية في وقت سابق من هذا الأسبوع مخيبة للآمال أيضًا، حيث أظهرت أن الاقتصاد يكافح من أجل الانتعاش على الرغم من تدابير التحفيز المختلفة التي تم وضعها منذ أن أدارت البلاد ظهرها لإغلاق كوفيد في وقت مبكر من هذا العام.

وقال كريج إيرلام، المحلل في منصة التداول عبر الإنترنت، اواندا «يبدو أن التجار ينتظرون أحد حدثين لتحديد مسار السفر في المستقبل، وقال: «فشل بنك آخر أو خفض إنتاج أوبك +، وسقف الديون الأميركية والتخلف عن السداد في هذا المزيج، لكني أميل فقط إلى التركيز على الأحداث المعقولة عن بُعد في هذه المرحلة».

«في غضون ذلك، يبدو أن النفط قد استقر في نطاق التداول الأدنى الذي دخل فيه لفترة وجيزة في مارس، ما بين 70 إلى 78 دولارًا في خام برنت أو ما يقرب من 64-74 دولارًا في خام غرب تكساس الوسيط، ومن المتوقع على ما يبدو بيئة نمو منخفضة الآن في ضوء إخفاقات البنوك الأخيرة وتعافي كوفيد الصيني الأقل إلهامًا». في وقت تواجه الرمال النفطية في كندا خطر الحريق مع ارتفاع درجات الحرارة، إذ قال مسؤولون إقليميون إن المنطقة الرئيسة المنتجة للنفط في كندا في شمال شرق ألبرتا تواجه مخاطر متزايدة من حرائق الغابات مع ارتفاع درجات الحرارة خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وجنبت حرائق هذا الشهر الرمال النفطية إلى حد كبير، لكنها ضربت المنطقة الغربية المنكوبة بالجفاف، مما أدى إلى إجلاء ما يصل إلى 30 ألف شخص وتقليص إنتاج الغاز الطبيعي. وقالت كريستي تاكر، مسؤولة

معلومات حرائق الغابات يوم الخميس إن هذا النمط يهدد بالتحول في نهاية هذا الأسبوع مع ارتفاع درجات الحرارة وجفاف الظروف في جميع أنحاء شمال ألبرتا.

وقالت في مؤتمر صحفي: «المنطقة الشمالية الشرقية كانت أقل تأثراً نسبياً من أجزاء أخرى من المقاطعة حتى الآن»، «لكن هذا يمكن أن يتغير بالتأكيد لأنهم سيشهدون ظروفًا مماثلة لأجزاء أخرى في شمال المقاطعة».

وأعاد منتجو النفط والغاز الإنتاج إلى العمل في الأيام الأخيرة مع انحسار الحرائق في الغرب. واستعادت شركة كريسنت بوينت إنرجي الآن 85 ٪ من 45000 برميل يوميًا من إنتاج المكافئ النفطي الذي تم إيقافه بسبب الحرائق، ارتفاعًا من 75 ٪ قبل يومين، حسبما ذكرت الشركة يوم الجمعة، وقالت المتحدثة باسم شركة شيفرون، التي كانت قد أخلت منشآتها في وقت سابق من الأسبوع، «استأنفت عملياتها في كايبوب دوفيرناي خارج المنطقة المتضررة من الحريق».

وقالت شركة بيمبينا بايبلاين كوربوريشن يوم الخميس إن المنشآت التي أغلقت بسبب الحرائق قد استؤنفت العمل، وقالت شركة بيتو للاستكشاف أيضًا إنها استعادت بشكل أساسي كل الإنتاج من مصنعين تم إغلاقهما.

وقد تكون تخفيضات الإنتاج قد أثرت على تدفقات المكثفات الخفيفة الممزوجة بخام رمال النفط لمساعدتها على التحرك عبر خطوط الأنابيب، مما يساعد على تعزيز أسعار النفط الثقيل الكندي. ويوم الجمعة، تقلص خصم النفط الكندي الغربي على المؤشر الأميركي 25 سنتًا إلى 12.85 دولارًا للبرميل، وهو أضيق نقطة في أكثر من عام. وارتفعت أسعار غاز إيكو في ألبرتا بنسبة 2.9 ٪ إلى 2.12 دولار كندي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية يوم الخميس.

وكانت حرائق الغابات هذا العام أقل تدميراً بكثير من تلك التي اجتاحت منطقة الرمال النفطية في كندا قبل سبع سنوات. وأدت حرائق عام 2016 إلى توقف أكثر من مليون برميل من إنتاج النفط الخام يوميًا وتدمير أجزاء كاملة من فورت ماكموري، المدينة الرئيسة في المنطقة.

وساعدت زخات المطر رجال الإطفاء في السيطرة على أحدث سلسلة من الحرائق في الأيام الأخيرة. ويوجد الآن 74 حريقًا هائلًا، انخفاضًا من أكثر من 80 حريقًا يوم الخميس وأكثر من 100 حريق في وقت سابق من الأسبوع. ولا يزال ما مجموعه 20 حريقا يعتبر خارج نطاق السيطرة. لكن من المتوقع أن تشهد فورت ماكموري درجات حرارة تصل إلى 32 درجة مئوية (90 فهرنهايت) يوم الأحد، وفقًا لوزارة البيئة الكندية. وانخفض عدد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى أقل من 17000 من 31000 في وقت سابق من الأسبوع. من ناحية أخرى، يتم نشر المئات من أفراد القوات المسلحة الكندية في مناطق من بينها غراند براري وفوكس كريك ودرايتون فالي للمساعدة في مكافحة الحرائق.

المملكة تعمل جاهدةً على بناء نظام بيئي يشجع الابتكار ويقوم بتنظيمه

الرياض

في ظل التقدم في العصر الرقمي والتغير المتسارع في التكنولوجيا الناشئة والتي تؤثر بشكل كبير على كيفية عمل المجتمعات والاقتصادات؛ حيث أصبحت الشركات والاقتصادات معتمدة بشكل متزايد على الابتكار؛ لذا ينبغي على الحكومات توفير بيئة مناسبة لتحقيق التوازن بين حماية المواطنين والمنافسة مع الحاجة إلى التشجيع على الابتكار. وبما أنَّ الحكومات أصبحت أكثر وعيًا بأهمية هذه التكنولوجيا، فقد بدأت باتخاذ تدابير لضمان وصول مواطنيها إليها، حيث يقوم فريق شركة كي بي إم جي من خلال منشورين جديدين بدراسة كيفية تعزيز الابتكار وتطوير إطارات تنظيمية فعالة من أجل ضمان التطور في قطاع الابتكار.

ومن أجل فهم أفضل الممارسات لإعداد أطر وأنظمة فعالة للابتكار قامت شركة كي بي إم جي باستعراض المبادرات التنظيمية في الأسواق الرئيسية الأخرى بهدف تقييم إمكانية تطبيقها في المملكة، حيث يعرض كلا المنشورين معًا دراسة للتحديات التي يمكن أن تواجهها الحكومات حول العالم عند وضع تنظيمات فعّالة، بالإضافة إلى أهمية تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وحماية المواطنين.

حكومات مبتكرة:

تستثمر المملكة العربية السعودية بشكلٍ كبير في بناء نظام بيئي ابتكاري لإدخال التحول الرقمي في عملياتها، وذلك بهدف خلق ثقافة الابتكار.

وفي المنشور الأول وهو بعنوان «الحكومات المبتكرة - دفع الابتكار لتوفير خدمات عامة أفضل»، نجد أن المملكة كرست جزءًا من جهودها في الابتكار داخليًا، وركزت على الحكومة الرقمية كمبادرة ذات أولوية. ويشمل ذلك برامج الابتكار الملحوظة ضمن رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني «NTP»، وإنشاء

مراكـز الابتـكار مثـل: جامعة الملك عبـد الله للعلوم والتقنية «KAUST» ومدينـة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيـة «KACST»، بالإضافـة إلـى ذلـك، تدعـم هيئـة الحكومة الرقميـة «DGA» الجهـات الحكومية في تحولها الرقمي لتوفير خدمات الحكومة الرقمية، وقد وصلت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة 31 بين دول الأمـم المتحـدة البالغ عددها 193 دولة، وذلك في مؤشـر الأمـم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية، مما يمثل تحسّـنًا ملحوظاً من المركز 52 في عام 2018. من جهته، صرّح د. سـامر عبدالله، رئيس قطاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات في شـركة كي بي إم جـي قائلًا: «تمتلك المملكة العربية السـعودية ثقافة الابتكار من حيث التمويل والدعم الحكومي، وغالبًا ما يهدف الابتكار الحكومي إلى تحسين معايير المعيشة وخلـق فـرص العمل، حيث يتمثل واحد من أهدافنا الرئيسـية في دراسـاتنا في كيفيـة قياس تأثير الإنفاق الحكومي على الابتكار».

وتشير شركة كي بي إم جي إلى أنَّ الحكومات قد تلعب أدوارًا عديدة في نظام الابتكار، بما في ذلك صانعو السياسات الابتكارية، ومطورو القدرات، والممولون، والمبتكرون.

ومن بين الشـروط الأساسـية للنجاح، يذكر المنشـور ثقافة تغيير المفهوم التقليدي للإخفاق وبناء القدرات الابتكاريـة وتمكيـن البيئـة الابتكاريـة كعوامل حاسـمة. وقـد تابع د. عبـدالله: بأنَّه ينبغي علـى الحكومات تطوير بيئة مناسـبة للابتكار، مما يشـمل الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، ووضع سياسات داعمة، وتطوير ثقافة الابتكار داخل الحكومة نفسها؛ وعليه، فإن الجهات الحكومية لن تتمكن من الابتكار بفعالية والتأثير بشكل إيجابي على المجتمع إلا عند قيامها بهذه الخطوات. وتسعى الحكومات حول العالم للابتكار حتى تبقى على صلة ومؤثرة في عالم متقلب ومعقد، كما تعد الابتكارات الحكومية وسـيلةً لتحقيق قيمة للمواطنين من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الحكومية، وتحسين مستويات المعيشة، وتوفير الوصول إلـى المـوارد، وحمايـة رفاهية المواطنين، وتعزيـز روح ريادة الأعمال، واعتمـاد التكنولوجيا الجديدة، وخلق فـرص عمـل، حيث تسـتخدم الحكومات مجموعـة متنوعة من النهـج الابتكارية لمعالجـة القضايا الداخلية المؤثرة على مجتمعاتها، فضلًا عن القضايا الشـائعة في جميع الهيئات الحكومية.

الجهود التنظيمية لدفع الابتكار:

مـن ناحيـة أخـرى، يمكن أن تؤثر التنظيمات الحكومية بأشـكال مختلفة على الابتـكار، حيث تتميز بالقدرة على دعم الابتكار وتحفيزه أو عرقلته، كما يمكنها أن تضمن مسـتوى من الانفتاح والمنافسـة في أسـواق المنتجات، وتركز على مجالات البحث استنادًا إلى احتياجات المجتمع، وتضمن اتباع «قواعد السلوك النزيه» لجميـع الجهات الاقتصادية في العملية الابتكارية.

وفـي الجـزء الثاني من سلسـلة المقالات عـن «الجهود التنظيمية لدفع عجلة الابتـكار - بناء بيئة تنظيمية تشـجع على الابتكار»؛تستكشـف شركة كي بي إم جي موضوعات التكنولوجيا الناشئة وأهميتها للمجتمع، ودور التنظيمات الحكومية في هذا المجال. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية إطارات تنظيمية لتوجيه التحول الرقمي في البلاد وتطوير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تنفيذ إطارات تنظيمية لدعم اقتصادها الرقمي، كما تشجع المملكة العربية السعودية أيضًا على الأنظمة الحكومية لتيسير ريادة الأعمـال ومشـاريع الأعمـال الجديـدة. ويمكن توفيـر مجموعة متنوعة مـن الحوافز للقطـاع الخاص، بهدف تشجيع اعتماد التقنيات الناشئة، بحيث تتضمن بعض المزايا منها: الحوافز المالية، وزيادة التشغيل الآلي، وزيـادة مرونـة العمـل الهجين والعمل عن بعد، وزيادة معدلات التوظيف، وتحسـين ممارسـات إدارة الموارد البشرية، والحصول على ميزات تنافسية، واتخاذ القرارات الدقيقة، والتوسع في الأسواق المستقبلية. علاوةً علـى ذلـك، فقد أدى اعتماد التكنولوجيا الناشـئة من قبل القطاع العـام إلى التأثير إيجابيًا على العديد من المستويات، بما في ذلك الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع إتاحة فرصة التطور المستقبلي وتحسين قدرات الحكومة. ومع ذلك، فمع زيادة إنتاجية العمل بفضل التكنولوجيا الناشئة، سيكون المرجح أن يحتاج كل من القطاع العام والخاص إلى مزيد من المهارات والقدرات؛ وسيؤدي التركيز الموجه نحو الإنسان خلال تطوير الحلول إلى تحسين وصول المواطنين للوكالات الحكومية وزيادة اعتمادهم وقدرتهم على الاستجابة لها، كما يتوقع أن تلعب التكنولوجيا الناشئة دورًا في تقليل أثر الانبعاثات الكربونية، كما يمكن تطبيقها للتعامل مع التحديات البيئية من خلال ذلك. كما أكد د. سامر عبد اللّه قائلًا: «تتفوق سرعة التحول الرقمي والابتكار دائمًا على القوانين واللوائح اللازمة لتوجيهها، حيث تعد مواكبة البيئة المتغيرة وتجنب العقبات التي يمكن أن تواجه الابتكار بسبب التنظيمات الحكومية القديمة تحديًا عالميًا مستمرًا».

ويستدعي التطور السريع لقطاع التكنولوجيا الناشئة مقاربة أكثر استجابة ومشاركة في تصميم السياسات والمعايير، علـى المسـتويين المحلـي والعالمـي، حيث يجب على الشـركات العمـل معًا لإنشـاء نهج موحّد

لتنظيم التكنولوجيا الناشئة؛ مما يتيح المجال للابتكار وفي الوقت نفسه يحمي سلامة المستهلكين، كما ينبغي على الحكومات أن تكون جزءًا من هذه المحادثة لضمان عدم إعاقة التقدم والتطوير بسبب التنظيمات الحكومية القديمة. وأخيرًا، يجب أن تتحمل الشركات المسؤولية الأخلاقية عن الاستخدام السليم للتكنولوجيات التي تقوم بتطويرها.

واختتم د. سامر عبد الله حديثه قائلًا: «يعدُّ التعاون بين جميع الأطراف ضروريًا للتعامل مع التحديات المرتبطة بتنظيم البيانات والتكنولوجيا الناشئة من أجل ضمان حرية تدفق البيانات عبر الحدود وحماية المستهلكين وضمان المنافسة العادلة».

التقلبات السعرية مستمرة .. أزمة سقف الدين الأمريكية تثير مخاوف قطاع الطاقة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد أربعة أسابيع من الخسائر المتوالية، بسبب مخاوف الركود وتوقعات التباطؤ الاقتصادي.

وأوضحوا لـ«الاقتصادية» أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ليست في حالة ركود حتى الآن، إلا أن مؤشرات السوق مقلقة، ومن المؤكد أن التوقعات لا تزال متقلبة وقابلة للتغيير، لكن الاضطرابات الأخيرة في القطاع المصرفي الأمريكي عززت مخاطر الهبوط، ما زاد من احتمال حدوث انكماش في وقت لاحق من هذا العام.

وذكروا أن تراجع أسعار النفط الخام للأسبوع الرابع على التوالي، جاء بسبب المخاوف المتزايدة من الركود الأمريكي وتأثيراته السلبية في السلع الدورية، وأن الولايات المتحدة لديها بالفعل أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم، لذا فإن الركود قد يحد بشدة من النمو العالمي مما يقلل الطلب على الوقود في جميع المجالات وقد يكون لهذا تأثير ضار على أسعار النفط، حيث من المحتمل أن تتركز معظم الخسائر في بداية الركود.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن عدم الاستقرار والتذبذبات السعرية مستمرة في الهيمنة على السوق، بعد خسائر متتالية لأربعة أسابيع وقد تستمر في ظل مخاوف الركود المتنامية، التي عززتها الأزمة المصرفية الدولية.

وأشار إلى أن أزمة سقف الدين الأمريكية تجعل الأمور أسوأ بالنسبة لقطاع الطاقة، منوها إلى أن السيولة النقدية المتاحة لمشتريات النفط قد تنفد في أقرب وقت في أوائل حزيران (يونيو) المقبل، إذا فشلت الإدارة الأمريكية في اتخاذ إجراءات تصحيحية.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية إن معنويات قاتمة تسيطر على الاقتصاد الأمريكي في هذه المرحلة وقد تقود إلى مزيد من التراجعات السعرية، مشيرا إلى أن في البيئة الحالية ستبقى على الأرجح أسعار النفط منخفضة، ما يعني أن مزيدا من الخسائر قد تلوح في الأفق، لكن لا يمكن استبعاد حدوث تغييرات مفاجئة وهو ما يتطلب متابعة دقيقة لأحدث بيانات وتطورات سوق النفط الخام.

وذكر أن «أوبك +» تستعد للاجتماع الوزاري الحضوري مطلع الشهر المقبل، حيث تدرس حاليا بدقة تطورات سوق النفط وتنظر في مدى فاعلية خفض الإنتاج ومدى الحاجة أيضا إلى إضافة تخفيضات جديدة، خاصة بعد أن فقد العراق 500 ألف برميل في اليوم بسبب توقف الصادرات عبر تركيا، مشيرا إلى تأكيد وزير النفط العراقي أن أعضاء «أوبك +» يتعاملون بواقعية مع تغيرات سوق النفط، حيث يعملون على تحقيق توازن مستدام بين العرض والطلب.

فيما يؤكد، بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن «أوبك +» تقوم بمساهمة فاعلة في السوق النفطية وتدير المعروض النفطي بما يلائم بيانات الطلب والمخزونات وبما يمنع حدوث فجوة بين العرض والطلب ومن ثم الإفراط في ارتفاع أو انخفاض الأسعار، لافتا إلى تأكيد العراق أن قرارات «أوبك +» تتخذ بعد دراسة دقيقة لتطورات السوق وأن الأعضاء الـ23 لن يترددوا في اتخاذ قرارات تحقق الاستقرار.

وتضيف، إرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، أن اجتماع وزراء «أوبك +» في يومي 3 و4 يونيو المقبل يأتي في فترة صعبة ومليئة بالتحديات التي تواجه الاقتصاد للعالمي وسوق النفط، لذا فإنه على الأرجح سيركز الاجتماع على مراجعة سياسة الإنتاج، حيث يتوقع عديد من المحللين وجود سوق ضيقة في النصف الثاني من العام.

وأشارت إلى أن عدم اليقين يسيطر على السوق النفطية، حيث فاجأت أكبر شركات نفط في العالم السوق بتأخير الطرح العام الأولي المتوقع لبعض أعمالها التجارية في مجال الطاقة، موضحة أن التقلب وعدم وجود توقع حقيقي بحدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط أدى إلى انخفاض الرغبة في الاكتتابات العامة

المتعلقة بالطاقة.

وكانت أسعار النفط قد تراجعت في ختام الأسبوع الماضي، بأكثر من 1 في المائة، مسجلة خسائر للأسبوع الثالث على التوالي، حيث وازن السوق مخاوف نقص الإمدادات مقابل تجدد المخاوف الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 81 سنتا، أو 1.1 في المائة لتغلق عند 74.17 دولار للبرميل، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط بنحو 83 سنتا، أو 1.2 في المائة وأغلقت عند 70.04 دولار. وسجل كلا الخامين القياسيين خسائر أسبوعية بنحو 1.5 في المائة. وتشبث الدولار الأمريكي بمكاسب متواضعة مقابل اليورو الجمعة وحقق أكبر مكاسب أسبوعية منذ شباط (فبراير)، حيث أدت حالة عدم اليقين بشأن سقف الديون والسياسة النقدية الأمريكية إلى التحول إلى الملاذات الآمنة من جانب آخر.. انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 17 هذا الأسبوع بعد انخفاضها بمقدار سبع الأسبوع الماضي وهو أكبر انخفاض في أسبوع واحد في عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة منذ يونيو 2020.

وذكر تقرير شركة «بيكر هيوز» الأمريكية الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 731 هذا الأسبوع - بزيادة 17 منصة فقط عن عدد الحفارات هذه المرة في 2022 - و344 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

ولفت التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة بمقدار 2 هذا الأسبوع إلى 586، كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 16 إلى 141. وارتفعت عدد الحفارات المتنوعة بمقدار 1.

ونوه التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار ثلاث بينما انخفض عدد منصات الحفر في هاينزفيل بمقدار خمس.

وأضاف التقرير أنه لم تشهد مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة أي تغييرات في الأسبوع

المنتهي في 5 أيار (مايو)، حيث بقيت عند 12.3 مليون برميل يوميا - وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية - فيما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة بمقدار 500 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

فرنسا تعتزم إنشاء مصنع لألواح الطاقة الشمسية بقيمة 770 مليون دولار

الاقتصادية

قال رولان ليسكور وزير الصناعة الفرنسي إن الرئيس إيمانويل ماكرون، سيعلن عن استثمارات بقيمة 710 ملايين يورو (770 مليون دولار)، من خلال إنشاء مصنع لألواح الطاقة الشمسية في شرق فرنسا.

ووفقا لوكالة «بلومبيرج» للانباء، أمس، جاءت هذه التصريحات عندما طلب من ليسكور تأكيد تقرير نشرته صحيفة «لو جورنال دو ديمانش» الفرنسية الأسبوعية، جاء فيه أن المصنع الذي ستبنيه شركة «أولوسولي» الفرنسية للمكونات الإلكترونية، سيوفر 1700 فرصة عمل بحلول 2027.

ومن المقرر أن يلقي ماكرون كلمة أمام نحو 200 من كبار رجال الأعمال من حول العالم، في فرساي اليوم، في محاولة لإظهار قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية، في الوقت الذي يحاول فيه الحصول على فترة ثانية في منصبه، في تصريحات إذاعية أمس،

ويأتي الحدث، الذي من المتوقع أن يتم خلاله الكشف عن استثمارات أجنبية بمليارات اليوروهات، بعد أن سافر الرئيس الفرنسي إلى دونكيرك، في شمال فرنسا الجمعة، للتأكيد على أن شركة تصنيع البطاريات التايوانية «برولوجيوم تكنولوجي» سوف تستثمر ما يصل إلى 5.2 مليار يورو لبناء مصنع في المنطقة.

وتشهد أوروبا التي تحاول تعويض التأخير الكبير في إنتاج البطاريات الكهربائية لقطاع صناعة السيارات تأسيس مصانع جديدة على أراضيها، لكنها مهددة بالمنافسة الشديدة للولايات المتحدة والصين.

يقول توبياس جيركه، الباحث في مجال الجغرافيا الاقتصادية في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: إن «لدى أوروبا الوسائل التي تجعلها قادرة على المنافسة، نحن في وضع مقبول، لكن الضغط يتصاعد».

ومن المقرر بناء ما يقرب من 50 مصنعا لبطاريات أيونات الليثيوم في أوروبا بحلول 2030 فيما تكاد تكون معدومة اليوم.

وألمانيا هي الدولة الأكثر تقدما في المجال مع ما يعادل 498 جيجاواط/ساعة من المشاريع قيد الإعداد، تليها المجر (224 جيجاواط/ساعة) ثم النرويج (136 جيجاواط/ساعة).

وتأتي فرنسا في المرتبة الرابعة مع 122 جيجاواط/ساعة، وفقا لمنظمة النقل والبيئة غير الحكومية. وأكدت مجموعة برولوجيوم التايوانية أنها ستبني مصنعا رابعا في دونكيرك التي زارها الرئيس إيمانويل ماكرون.

لكن وفقا للمنظمة غير الحكومية، فإن 68 في المائة من هذه المشاريع غير نهائية، وقد «يقلص حجمها أو يتأخر تنفيذها إذا لم تلغ»، ولا سيما بسبب المنافسة الأمريكية التي تعززها الإعانات المقدمة في إطار ما يعرف باسم قانون خفض التضخم.

وتوفر خطة الحكومة الأمريكية هذه إعفاءات ضريبية هائلة للصناعة الخضراء وانتقال الطاقة من أجل مواجهة صعود الصين في مجال الطاقة المتجددة.

مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي يدرسان حظر واردات الغاز عبر الخطوط الروسية

الاقتصادية

قال مسؤولون يشاركون في المفاوضات بين مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي إن المجموعة والتكتل سيحظران واردات الغاز الروسية، على طرق قطعت فيها موسكو الإمدادات.

ووفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، سيتم وضع اللمسات الأخيرة على قرار من قبل زعماء مجموعة السبع، في قمة، تعقد في هيروشيما، الأسبوع الجاري.

وسيتم منع استئناف صادرات الغاز، عبر خطوط الأنابيب الروسية، على طرق إلى دول مثل بولندا وألمانيا. كما أنه من المستبعد أن تؤثر الإجراءات في أي تدفقات للغاز على الفور.

والحظر رمزي بشكل كبير، حيث إن روسيا قطعت إمدادات الغاز، في بدء الصراع في أوكرانيا وتجنب الاتحاد الأوروبي استهداف التدفقات، عبر خطوط الأنابيب، في ضوء اعتماده على الغاز الروسي.

في غضون ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي أول مناقصة دولية لشراء الغاز بشكل جماعي، تغطي الطلب الإجمالي لنحو 80 شركة أوروبية، من أجل الحصول على أسعار أفضل لتجديد المخزون قبل شتاء 2023 - 2024.

وتعد هذه الآلية جزءا من إجراءات اتخذتها الدول الـ27 العام الماضي للاستجابة لأزمة الطاقة الناجمة عن ارتفاع أسعار الغاز بعد الحرب الروسية في أوكرانيا، وانخفاض إمدادات الغاز بشكل كبير.

وقال ماروس سيفكوفيتش، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية «إنها خطوة تاريخية نستفيد من الثقل الاقتصادي الجماعي للاتحاد الأوروبي لزيادة أمننا في مجال الطاقة ومكافحة أسعار الغاز المرتفعة».

وفي إطار الدعوة الأولى إلى تقديم عروض، المتعلقة بعمليات تسليم متوقعة بين حزيران (يونيو) 2023 وأيار (مايو) 2024، قدمت 77 شركة أوروبية طلباتها بحجم إجمالي يبلغ نحو 11.6 مليار متر مكعب من الغاز، بينها 2.8 من الغاز الطبيعي المسال، و9.6 للتسليم عبر خطوط الأنابيب. ودعي حاليا موردو الغاز الدوليون، باستثناء روسيا، للرد على هذا الطلب الإجمالي من خلال تقديم عروضهم بحلول 15 أيار (مايو). وسيتم إرسال أفضلها إلى شركات العملاء لإجراء مناقشات تجارية حتى إتمام الصفقة.

وأكد سيفكوفيتش أن المنصة التي تديرها بروكسل تساعد الشركات الأوروبية، ولا سيما في مجال الصناعات التي تستخدم الطاقة بشكل كثيف، على «بناء علاقات تجارية جديدة مع موردين بدلاء»، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التخلص من اعتماده على الغاز الروسي.

ويسمح الطلب المشترك لشركات صغيرة ومعزولة بالتمتع برؤية ووزن أكبر في سوق الطاقة. من ناحية أخرى، أكد سيفكوفيتش أن الآلية «تتيح للموردين الدوليين فرصة توسيع قاعدة عملائهم»، مشددا على «الاهتمام الكبير» الذي عبر عنه نحو 100 من الموردين المحتملين المسجلين، وسيجري استدراج عروض جديدة كل شهرين حتى نهاية العام، وفقا لبروكسل.

وبحسب لوائح أنجزت في منتصف كانون الأول (ديسمبر)، يترتب على دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في آلية الطلب الإجمالي هذه بـ15 في المائة على الأقل من الكميات المطلوبة للوصول إلى هدف الملء الذي حدده الاتحاد الأوروبي، يتعين على الأوروبيين ملء 90 في المائة من سعة خزاناتهم بحلول تشرين الثاني (نوفمبر).

نظام المناخ ضحية السياسات العالمية

الاقتصادية

في مخيلتنا الجمعية، تعد جبال الهيمالايا ـ سقف العالم ـ نموذجا أصليا: منطقة بيضاء متلألئة، ونائية، بل وحتى من عالم آخر. وتسلقها هو الدليل على جسارة البشرية، وشجاعتها، واندفاعها ـ وهي الروح التي عبر عنها بصدق فيلم وثائقي من إنتاج شركة Netflix بعنوان «14 قمة، لا شيء مستحيل»، والذي أرخ لمحاولة أحد متسلقي الجبال اعتلاء أعلى قمم العالم في غضون سبعة أشهر. مع ذلك، كانت قمة جبل ماتشابوتشاري في وسط نيبال، على الرغم من ارتفاعها 6993 مترا «ما يقرب من 23 ألف قدم» فوق مستوى سطح البحر، أشبه بهرم صخري أسود هذا الشتاء، خالية من الجليد والثلج. وتحولت الأنهار الجليدية القريبة من جبل إيفرست إلى بحيرات ضخمة.

جبال الهيمالايا ليست مجرد منطقة جذب سياحي لعشاق المغامرة، بحسب تقرير الباحثين صوفيا كالانتزاكوس، أستاذة الدراسات البيئية والسياسة العامة في جامعة نيويورك أبوظبي، وكوندا ديكسيت، عضو هيئة تدريس زائر في جامعة نيويورك أبوظبي. فهي تضطلع بدور بالغ الأهمية في تنظيم مناخ الكوكب. وهي أيضا مصدر المياه العذبة لمليارات من البشر والأنظمة البيئية الغنية «على الرغم من تدهورها المتزايد» في المنطقة. نتيجة لهذا، تخلف درجات الحرارة متزايدة الارتفاع والأنهار الجليدية الذائبة عواقب بعيدة المدى، وتفرض بالفعل مخاطر جسيمة على البشرية.

تقع هضبة التبت وسط جبال آسيا العليا، وهي منطقة تعرف بالقطب الثالث لأنها ثالث أكبر مخزن للمياه المتجمدة على الأرض، بعد القارة القطبية الجنوبية والقطب الشمالي. تضم المنطقة نحو 15 ألف نهر جليدي تغطي ما يقرب من 100 ألف كيلومتر مربع من جبال آسيا العليا، وتحتوي من ثلاثة آلاف إلى 4700 كيلومتر مكعب من الجليد. تزود الأنهار الجليدية أحواض أنهار آمو داريا، وبراهمابوترا، والجانج، وإندوس، وإيراوادي، وميكونج، وسالوين، وتاريم، ويانجتسي، والنهر الأصفر، بالمياه.

تمتد جبال الهيمالايا في هندو كوش لمسافة 3500 كيلومتر وعبر الهند ونيبال والصين وبوتان وباكستان

وأفغانستان وبنجلادش وميانمار، وقد سعت جميع هذه الدول إلى إخضاعها، بما في ذلك مياهها وأنظمتها البيئية، لسيطرتها السيادية. ولأن أزمة المناخ تجعل الرياح الموسمية أقل انتظاما، وتجفف الينابيع، وتخفض منسوب المياه الجوفية، وتهدد الإمدادات الغذائية، فإن الافتقار إلى التعاون والتنسيق بين هذه الدول ينذر بالمتاعب - ويجسد فشل السياسة العالمية بالقدر الذي يوضح بشكل صارخ غياب القيادة الدولية التي يمكن التعويل عليها.

في 2020، أطلقت مجموعة من الأساتذة والباحثين والطلاب وخريجي جامعة نيويورك أبوظبي NYUAD وجامعات أخرى مشروع مياه الهيمالايا، لتسليط الضوء على مدى إلحاح الأزمة وندرة الأساليب متعددة التخصصات اللازمة لمساعدة الدول على الاستعداد للأسوأ. لكن تشجيع التعاون لم يكن بالمهمة السهلة في منطقة عامرة بالخصومات الشديدة، والمنازعات الإقليمية، والشكوك، كما أدى نفوذ الصين الاقتصادي والسياسي المتنامي إلى تأجيج العداء.

الواقع أن الدعوات المنادية بإحياء نظام عالمي ثنائي القطبية، تزيد من تقويض فرص التعاون الذي يدعم الاتكالية المتبادلة. وبقدر ما تسود هذه العقلية، سيكون من المستحيل على صناع السياسات فهم ومعالجة المخاطر متعددة الأوجه المرتبطة بالمناخ والناجمة عن الأزمة في منطقة جبال الهيمالايا.

في الوقت الحالي، يعد المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال في كاتماندو، الذي يضم ثماني دول في منطقة الهيمالايا، المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تحاول التصدي لهذه الأزمة المعقدة. لكن المبادرة تركز بشدة على تبادل البيانات، كما لو أن المعرفة العلمية هي العنصر الوحيد «المحايد» بالقدر الكافي ليتدفق بين الدول الأعضاء. لكن حتى هذا النوع من التبادل قد تحبطه الخلافات والنزاعات الإقليمية. ومن غير المعقول، فضلا عن ذلك، تقييد السياسة بدنيا العلم، خاصة في عصر حيث تروج حكومات ومنظمات دولية عديدة لالتزامها بالإدماج، والإنصاف، وأشكال مختلفة من إنتاج المعرفة.

باستثناء معاهدة Indus Waters بين الهند وباكستان، لن نجد أي جهود إقليمية حقيقية للتعاون في إدارة الموارد النهرية. الواقع أن الدول تواصل الاستثمار في البنية الأساسية للممرات المائية التي تعيق وتعيد توجيه التدفق الطبيعي للأنهار التي تعطي الحياة للأنظمة البيئية والبشر. يصوغ المهندسون السياسة

على أساس الاعتقاد بأن البشر قادرون على السيطرة على البيئة والتحكم فيها، وهي النظرة التي قد تبدو وكأنها تنتج فوائد يمكن قياسها كميا في الأمد القريب لكنها مدمرة في الأمدين المتوسط والبعيد.

في كانون الثاني (يناير) من عامنا هذا، سافر طلاب فصلي الدراسات الجامعية في جامعة نيويورك أبوظبي إلى كاتماندو للتعرف على التأثيرات الجيوسياسية والبيئية المترتبة على ذوبان الجليد في هذه الجبال. وشارك الطلاب في مؤتمر حيث تناول خبراء من مختلف المجالات مجموعة واسعة من القضايا، من النشاط الزلزالي واتفاقيات المياه إلى السياسات العامة وتنظيم النتاج الثقافي. كانت النتيجة الأساسية أن الطبيعة متعددة الأوجه التي تتسم بها التحديات في المنطقة ينبغي لها ألا تعرقل العمل، بل يجب أن تعمل بدلا من ذلك على تحفيز تطوير نهج شامل.

كلما كان الدخان الضبابي ينقشع لتنكشف القمم، كنا نشعر بحس متجدد بالرهبة. توحي جبال الهيمالايا بالهيبة والهشاشة في آن واحد، فهي تتآكل بينما تتزحزح الصفيحة التكتونية التي تقع عليها شبه القارة الهندية تحت القارة الآسيوية الأكثر ليونة. تتفاعل الجبال مع السماء في الأعلى والأنهار في الأسفل، وأي تغيير يطرأ على هذا التوازن الدقيق قد يؤثر في حياة وسبل عيش مليارات من البشر.

بيد أن الأنهار الجليدية تذوب بسرعة ـ وهذا أمر شديد الوضوح. وقد رأي أعضاء فريقنا البحثي الذي صعد إلى ارتفاع 5800 متر أسفل جبل إيفرست في منتصف يناير، صخورا عارية بدلا من الثلج، وأحواضا ذائبة حيث كانت أبراج الجليد المتحركة.

الآن، يتسارع تغير المناخ، ونحن في احتياج إلى سياسات من شأنها أن تساعد الدول الواقعة على مستجمعات المياه في منطقة الهيمالايا على التكيف. ومن الواضح أن إعادة ترتيب النظام العالمي الجارية حاليا تتجاهل أحد أعظم المخاطر التي تهدد الاستقرار. يتعين على القوى العظمى المزعومة أن تنتبه إلى المخاطر الجسيمة وتتصرف بشكل حاسم، وإلا فلتكف عن التظاهر بأنها تقود العمل في التصدي للقضايا المرتبطة بالمناخ العالمي.

مصانع الرقائق الألمانية الجديدة .. رهان على المستقبل أم هدر للمال؟

جاي شازان من دريسدن

الاقتصادية

لقد كانت لحظة انتصار بالنسبة إلى يوخن هانيبيك، رئيس شركة إنفنيون الألمانية لصناعة الرقائق، عندما وضع حجر الأساس لمصنع الشركة الجديد لأشباه الموصلات بقيمة خمسة مليارات يورو في مدينة دريسدن في شرق ألمانيا في وقت سابق من هذا الشهر. قال «إن هناك رجلا واحدا جعل تحقيق كل هذا ممكنا».

مخاطباً ضيف الشرف الخاص به، المستشار أولاف شولز، شكره على توفير «موارد ميزانية كبيرة» لدعم صناعة الرقائق الألمانية. وأضاف «في الوقت الذي يواجه فيه بلدنا كثيرا من التحديات الكبيرة، يعد هذا إنجازا رائعا».

على مدى العامين الماضيين، اجتذبت ألمانيا استثمارات ضخمة في قطاع الرقائق. تقوم كل من شركة إنتل، وشركة ولفسبيد وشركة إنفنيون ببناء مصانع كبيرة جديدة. وبحسب ما ورد، فقد تحذو أكبر شركة لتصنيع الرقائق على الإطلاق، تي إس إم سي التايوانية، حذوها.

لكن منشآت التصنيع الجديدة، تأتي بتكلفة مؤلمة. تقدم حكومة شولز مليارات اليوروهات في شكل إعانات إلى شركات التكنولوجيا لجذبها إلى ألمانيا، مليار يورو في حالة مصنع إنفنيون الجديد.

أخبر كليمنس فويست، رئيس أيفو، معهد أبحاث اقتصادي رائد، محطة «أيه آر دي» التلفزيونية «هذا مبلغ مليون يورو من المنح الحكومية لكل وظيفة جديدة يتم إنشاؤها، فقط لتحسين أمن الإمدادات لدينا قليلا. حتى لو نجح الأمر برمته، فسنظل نستورد 80 في المائة من رقائقنا بحلول 2030».

يأتي الشغف المفاجئ بالإعانات في وقت يتزايد فيه القلق في أوروبا بشأن هشاشة سلاسل التوريد الخاصة

بها واعتمادها الكبير على تايوان وكوريا الجنوبية للحصول على مورد، وصفه شولز في دريسدن بأنه «نفط القرن الـ21».

سيناريو نهاية العالم الذي يطارد أروقة الحكومة في برلين وبروكسل: الصين تغزو تايوان، مصدر أكثر من 90 في المائة من الرقائق الأكثر تقدما في العالم، ويجف المعروض من أشباه الموصلات، ما يشل المصانع في سائر أنحاء العالم.

يقول مايكل كيلنر، وزير الدولة في وزارة الاقتصاد الألمانية «رأينا العام الماضي الفوضى التي دخلنا فيها بسبب اعتمادنا في مجال الطاقة على روسيا، وكم كان ذلك قاتلا. إن الدرس المستفاد، فيما يتعلق بإنتاج الرقائق لدينا، أنه علينا في أوروبا أن نحظى بقدر أكبر من الاستقلالية».

كان رد الاتحاد الأوروبي تخفيف قواعد المساعدات الحكومية وضخ مليارات اليوروهات في شكل منح لشركات التكنولوجيا. ويجادل المسؤولون بأنه ليس لديهم خيار: الولايات المتحدة تغري شركات تصنيع الرقائق وشركات الطاقة النظيفة بمجموعة واسعة من الحوافز المالية، وإذا فشلت أوروبا في التصرف، فإنها تخاطر بخسارة السباق على تكنولوجيا المستقبل.

لكن مستوى دعم الدولة بدأ يصل إلى مستويات يجدها حتى مؤيدو مزيد من الاستثمار في الرقائق مفرطة. مثلا، كان من المقرر أن تحصل شركة إنتل على 6.8 مليار يورو في شكل دعم حكومي من أجل مصنعها الجديد في مدينة ماجديبورج في شرق ألمانيا. لكنها تطالب الآن بنحو عشرة مليارات يورو. يتساءل النقاد عن سبب وجوب حصولها على هذا القدر من المساعدات الحكومية، ولا سيما عندما يكون الطلب المحلي ضئيلا للغاية على الرقائق المتطورة التي تخطط لإنتاجها في ألمانيا.

أطلقت مطالب شركة إنتل الجديدة للنقود العنان لجدال ساخن بين الاقتصاديين حول ما إذا كان هذا هو أفضل استخدام لأموال دافعي الضرائب.

يقول رينت جروب، رئيس معهد لايبنيز للأبحاث الاقتصادية، «آي دبليو إتش»، «قد يؤدي هذا إلى سوء

تخصيص الموارد بشكل كبير. ربما كان شراء رقائق مدعومة رخيصة من الولايات المتحدة أكثر فاعلية».

المجالات التي تتفوق الولايات المتحدة فيها

كان قرار فتح أبواب الإعانات في أوروبا استجابة مباشرة للسياسة الصناعية الجديدة النشطة التي تنتهجها الولايات المتحدة. يدور الخلاف حول قانون الرقائق والعلوم الصادر عن إدارة بايدن، وهو عبارة عن حزمة بقيمة 280 مليار دولار تتضمن 52 مليار دولار في التمويل لتعزيز تصنيع أشباه الموصلات المحلية في الولايات المتحدة، وقانون الحد من التضخم، الذي يقدم 369 مليار دولار من الإعانات والإعفاءات الضريبية لتكنولوجيات الطاقة النظيفة.

وضع هذا التشريع الاتحاد الأوروبي في مأزق: هل ينبغي أن يضاهيه بالدعم المالي الخاص به، في خضم أزمة تكلفة المعيشة التي كانت تضع ضغوطا هائلة على مواطني أوروبا والمالية العامة للدول الأعضاء؟ أم ينبغي أن يتجاهله ويتعرض لخطر انشقاق شركاته إلى الولايات المتحدة؟

اختار الاتحاد الأوروبي الطريق الأول. حيث سن قانون الرقائق الخاص به، الذي يهدف إلى ضخ 43 مليار يورو في الاستثمارات العامة والخاصة لصناعة رقائق الكتلة، وبذلك يضاعف حصته في سوق أشباه الموصلات العالمية من أقل من 10 في المائة اليوم إلى 20 في المائة بحلول 2030.

كان أحد الدوافع الرئيسة للاتحاد الأوروبي هو الذاكرة المؤلمة للفوضى التي سببتها جائحة كوفيد - 19. إذ أدت عمليات الإغلاق والفوضى التجارية إلى تعطيل العرض العالمي للرقائق، ما تسبب في توقف الإنتاج عبر صناعة السيارات.

يقول مسؤول ألماني رفيع «فقدنا 1 إلى 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدينا في 2021 بسبب نقص أشباه الموصلات، أو نحو 40 مليار يورو».

لكن شبح الصراع حول تايوان مثير للقلق أكثر من ذلك بكثير. ففي حديثها في حفل إطلاق شركة إنفنيون،

أشارت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، إلى أن أي تعطيل للتجارة بسبب التوترات حول تايوان «يمكن أن يلحق ضررا فوريا وخطيرا بالقاعدة الصناعية الأوروبية القوية وبسوقنا الداخلية». وقالت «إن الرد يجب أن يكون وضع إنتاجنا للرقائق على أساس أوسع وتوسيع قدراتنا الخاصة».

يقول المسؤولون «إنه إذا كانت الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي تقديم دعم مالي بمليارات اليوروهات لعمالقة التكنولوجيا، فليكن». ويقول كيلنر «لست من أشد المعجبين بالإعانات. سيكون من الرائع أن نتمكن من إلغائها جميعها. لكن هذا مستحيل. وعلينا أن نعيش في العالم الواقعي».

لكن هذا التحول أثبت أنه مؤلم للاقتصاديين الأكاديميين الذين ما زالوا متمسكين بمبادئ «الليبرالية النظامية» الألمانية، مع بغضها تدخل الدولة في الاقتصاد وفكرة منح الإعانات أو الامتيازات الضريبية لصناعات معينة.

كما يدعي منتقدو دافع الاتحاد الأوروبي لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي أنه مضلل، فهو يغفل النقطة القائلة إن المواد المستخدمة في إنتاج الرقائق لا تقل أهمية عن الرقائق نفسها، وغالبا ما تكون سوقها مركزة بالقدر نفسه.

يقول بيتر كلاينهانز خبير صناعة الرقائق من مركز الدراسات شتيفتونج نيو فيرانتورتونج «إن واحدا من الأسباب -العدة- لأزمة أشباه الموصلات أثناء الجائحة كان النقص في ركيزة أجينوموتو-بيلد-أب-فيلم»، مادة عازلة تستخدم في المعالجات عالية الأداء ويتم تصنيعها من قبل حفنة فقط من الشركات المصنعة.

تعتمد مصانع الرقائق بشكل كبير على المواد الكيميائية المستوردة، كما يقول «لإنتاج أشباه موصلات حديثة، تحتاج إلى 80 في المائة من الجدول الدوري من حيث العناصر». لذا، حتى لو تم بالفعل بناء جميع المصانع التي تم الإعلان عنها لأوروبا، «فسنستمر في الاعتماد على المواد الكيميائية من الدول الأجنبية، لا توجد طريقة لتجنب ذلك».

لهذا السبب، جادل بعض الاقتصاديين بأن ألمانيا ينبغي أن تفكر في بدائل لاستثمار الأموال في شركات

التكنولوجيا، مثل محاولة بذل مزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر ملاءمة للابتكار.

هناك كثير مما يتعين القيام به، حيث تشكو الشركات بشكل روتيني من ضعف البنية التحتية الرقمية في ألمانيا، ونقص العاملين لديها في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتنظيم المرهق. يقول مارسيل فراتزشر، رئيس مركز أبحاث دي آي دبليو «الاعتقاد أن إعطاء الأموال للشركات يمكن أن يحل كل هذه المشكلات هو ببساطة أمر خاطئ».

كما أنه من غير الواضح على الإطلاق ما إذا كان بإمكان ألمانيا والاتحاد الأوروبي الفوز في سباق الإعانات. حيث تظهر البيانات التي جمعتها إيفرستريم، شركة بيانات لسلاسل التوريد، أن هناك استثمارات يبلغ مجموعها 122 مليار دولار في الطاقة الجديدة لصناعة الرقائق في الولايات المتحدة بين 2021 إلى 2025، مقارنة بمبلغ 31.5 مليار دولار فقط في الاتحاد الأوروبي.

يقول جروب «يبلغ إجمالي الإعانات العالمية لإنتاج الرقائق أكثر من 700 مليار دولار. لذا، فإن الاتحاد الأوروبي بمبلغ عند 43 مليار يورو الذي يخصصه للإعانات، لا يحدث أي أثر يذكر».

في غضون ذلك، رغم تحرك الاتحاد الأوروبي لفتح محافظه المالية، فإنه لا يزال يثبت أنه بطيء بشكل مؤلم في الموافقة على طلبات الحصول على الدعم المالي. أعلنت شركة تصنيع الرقائق الأمريكية ولفسبيد وشركة زد إف، شركة توريد سيارات ألمانية، في شباط (فبراير) تعاونهما لبناء مصنع رقائق في ولاية سارلاند في غرب ألمانيا. ولا تزال الشركتان تنتظران قرارا من بروكسل للموافقة على الدعم الذي طلبتاه، كما هي الحال مع شركة إنفينيون.

هل يستحق الأموال المدفوعة؟

رغم قسوة النقاد، فقد رحبت مجموعات الأعمال في ألمانيا بشكل عام بحرارة بنظام مساعدات الدولة الجديد الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي، ونسبت إليه الفضل في زيادة الاستثمار في الرقائق.

بالفعل، اجتذبت ألمانيا خلال العامين الماضيين بعض أكبر شركات أشباه الموصلات في العالم إلى شواطئها. سيكون مصنع شركة إنتل الذي تبلغ قيمته 17 مليار يورو في مدينة ماجديبورج الشرقية أكبر مصنع لها في أوروبا. سينتج مصنع شركتي ولفسبيد وزد إف المخطط له بتكلفة 2.5 مليار يورو رقائق كربيد السيليكون، التي تستخدم في السيارات الكهربائية، والخلايا الشمسية والأنظمة الهيدروليكية الصناعية. ثم هناك «مصنع الطاقة الذكية» التابع لشركة إنفينيون في دريسدن الذي سيصنع أشباه موصلات للطاقة ومكونات الإشارات التناظرية المختلطة المستخدمة في أنظمة الإمداد بالطاقة ومراكز البيانات.

ستحصل جميع الشركات على إعانات كبيرة، وشركة إنتل ستحصل على الحصة الأكبر. لكن في مواجهة التكاليف المرتفعة، فإنها تريد الآن مزيدا. يتمثل أحد دوافعها في تدهور الآفاق المالية للشركة. حيث خفض بات جيلسنجر الرئيس التنفيذي، توزيعات أرباح شركة إنتل للمساهمين بنحو الثلثين في شباط (فبراير) للحفاظ على النقد. في أواخر العام الماضي، أعلنت أنها ستسعى لتحقيق وفورات في التكاليف تبلغ عشرة مليارات دولار بحلول 2025.

أعرب بعض المسؤولين الألمان عن تعاطفهم مع مطالب الشركة، وعلى رأسهم سفين شولتز، وزير الاقتصاد في ولاية ساكسونيا أنهالت، وعاصمتها ماجدبورج.

يقول «لقد تغير العالم، ارتفعت تكاليف الطاقة والبناء وتفاقم الوضع التنافسي لألمانيا على مستوى العالم. لا فائدة لأي شخص إذا كان التصنيع مكلفا للغاية هنا بحيث لم تعد منتجات شركة إنتل قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية».

لكن البعض الآخر أقل تقبلا لطلب الشركة. أخبر كريستيان ليندنر وزير المالية صحيفة «هاندلسبلات» اليومية الألمانية في شباط (فبراير)، «لن نخضع للابتزاز. الشركة الأمريكية التي حققت أرباحا صافية قدرها ثمانية مليارات دولار العام الماضي ليست متلقية معتادة لأموال دافعي الضرائب».

كما تساءل بصوت عالٍ عما إذا كانت الرقائق التي ستنتجها شركة إنتل في ماجديبورج «تحتاج إليها الصناعة الألمانية حقا» أم أنها ببساطة ستباع في السوق العالمية.

تبنى آخرون وجهة نظر ليندنر أيضا. حيث تتمتع ألمانيا بطلب قوي على «أشباه موصلات الطاقة»، الرقائق المصممة خصيصا للتطبيقات الصناعية وقطاع السيارات، التي ستكون الدعامة الأساسية لشركة إنفينيون الجديدة في دريسدن. لكن مصنع ماجديبورج التابع لشركة إنتل سويصنع رقائق «متطورة»، تحتاج إليها أشياء مثل الذكاء الاصطناعي.

تدور نقاشات مشابهة حول مكان تركيز ضخ الاستثمار الحكومي في أشباه الموصلات في أجزاء أخرى من العالم. حيث تعتمد شركات وادي السيليكون مثل أبل ونفيديا بشكل كبير على إمكانات شركة تي إس إم سي التي لا تضاهى في إنتاج الرقائق المتطورة التي تشغل أجهزة آيفون أو برمجية شات جي بي تي الذي ابتكرته شركة أوبن أيه آي. سيؤدي أي انقطاع في إنتاج الشركة المصنعة التايوانية إلى تقليص مدى توافر كثير من المنتجات التكنولوجية الأكثر شهرة في العالم، التي يستخدمها ملايين المستهلكين يوميا.

لكن خارج حفنة النخبة من شركات التكنولوجيا الكبرى الأمريكية، يعتمد عدد أكبر بكثير من الشركات على الرقائق القديمة لإنتاج السيارات والأجهزة المنزلية، في الوقت الذي تعمل فيه شركات أشباه الموصلات الصينية، تحت ضغط العقوبات الأمريكية، على تكثيف استثماراتها في الرقائق الأخرى «الأكثر تطورا».

يقول كلاينهانز، من مركز إس إن في للأبحاث، «إن الطلب على أشباه الموصلات في ألمانيا أقوى في صناعة السيارات، والأتمتة الصناعية وفي تصنيع الأجهزة الطبية».

ويضيف «لا يحتاج أي منها إلى رقائق متطورة بكميات كبيرة». إذ تحتاج صناعة السيارات، مثلا، إلى أشباه موصلات مصنوعة وفقا «لتكنولوجيات تصنيع قديمة» كانت موجودة في السوق منذ فترة طويلة.

ويتفق آخرون على أن ألمانيا والاتحاد الأوروبي، بقانونها الخاص بالرقائق، يرتكبان خطأ بوضع هذا الرهان الكبير على الرقائق المتطورة. إن هذا النهج «يهدد بتجاهل الاحتياجات الفعلية للصناعات الرئيسة في أوروبا»، كما تقول الهيئة التجارية التي تمثل القطاعات الإلكترونية والرقمية في ألمانيا.

غير أن المسؤولين يرفضون هذه الحجة. حيث يقول كيلنر من وزارة الاقتصاد «من حيث الرقمنة (...) لا

يمكن لألمانيا حقا مواكبة الاقتصادات المتقدمة الأخرى. وإذا تمسكنا بالتكنولوجيات القديمة، فسنتخلف عنها أكثر. وهذا ليس المسار المنطقي».

كما رفضت شركة إنتل الادعاء أنه لا توجد سوق محلية للرقائق التي ستنتجها في ماجديبورج. إذ يقول ماركوس واينجارتنر، المتحدث باسم الشركة في أوروبا «هناك كثير من التطبيقات للتكنولوجيا المتقدمة في السيارات، كالقيادة الذاتية، والتعرف على العقبات، ونظام الترفيه، على سبيل المثال».

ويضيف أن «إنتل تخطط أيضا لوضع برامج تسريع لمساعدة صناعة السيارات على إدخال تكنولوجيات متطورة في أنظمتها».

يتشارك الخبراء في هذا الرأي. حيث يقول لوكاس كلينجهولتس من جمعية بيتكوم الرقمية «يعد مصنع إنتل في ماجديبورج استثمارا استراتيجيا ورهانا تضعه على المستقبل. لا نعرف بالضبط كيف سيتطور الطلب على الرقائق الفائقة في أوروبا، لكن من المؤكد أنه سينمو عموما خلال الأعوام القليلة المقبلة. وحتى الآن، ليس لدى أوروبا القدرة والمعرفة اللازمتان لإنتاجها».

بالفعل، فوفقا لشركة كيرني للاستشارات الإدارية، فإن الطلب الأوروبي على أشباه الموصلات الفائقة سينمو 15 في المائة سنويا، مقارنة بـ3 في المائة فقط سنويا لتكنولوجيات الرقائق الأقل تقدما. فيما يقول كلينجهولتس «إن التأكد من أن الاتحاد الأوروبي لديه مصانع للرقائق الفائقة الخاصة به هو استثمار في مرونة أوروبا وسيادتها».

يبدو أن حكومة شولتز منفتحة على رفع حجم مساعدات الدولة لشركة إنتل، لكن فقط إذا رفعت الشركة حجم الاستثمار المخصص لمصنع ماجيبورج. ويقول المسؤولون «إن إنتل منفتحة على ذلك»، لكنها رفضت التعليق على ذلك.

يقول أحد المسؤولين «هناك أسباب وجيهة تدعو إنتل إلى زيادة مستوى الاستثمار، ولهذا السبب، هناك أيضا أسباب وجيهة للنظر مرة أخرى في مقدار الدعم الذي ستقدمه كل من ألمانيا والاتحاد الأوروبي».

يقول كيلنر «إن مستوى المساعدة الحكومية يعتمد على مقدار ما تستثمره (الشركة). من الطبيعي تماما أن يعتمد الدعم الإضافي المقدم من الدولة على إجمالي حجم الاستثمار الموزع».

في غضون ذلك، سعت الحكومة أيضا إلى توفير الراحة لشركة إنتل فيما يتعلق بمسألة تكاليف الطاقة، التي تضخمت في ألمانيا منذ الحرب الروسية - الأوكرانية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، طرحت وزارة كيلنر خططا لدعم تكلفة الكهرباء للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، واقترحت تحديد الأسعار حتى 2030 عند 0.06 يورو للكيلوواط / ساعة، أي نحو نصف مستواها الحالي. أما التكلفة المقدرة للخزينة العامة فستراوح بين 25 مليار يورو و30 مليار يورو.

يقول كيلنر «الهدف من ذلك هو توفير بيئة عمل جذابة للشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما فيها الشركات التي تنتج أشباه الموصلات والبطاريات. من الواضح أن هذه الأجندة ستفيد صناعة أشباه الموصلات بأكملها، ليس فقط إنتل لكن غيرها أيضا، مثل شركتي إنفينيون وولفسبيد».

كما يظهر الإصلاح المقترح مدى عزم شولتس وحكومته على التأكد من أن تصبح ألمانيا لاعبا رئيسيا في صناعة الرقائق العالمية.

في حفل وضع حجر الأساس الذي أقامته شركة إنفينيون في دريسدن، قال شولتس «إن الرقائق تعد محورا لخطط ألمانيا للحصول على 80 في المائة من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030 والتحول إلى الحيادية في انبعاثات الكربون بحلول 2045».

كل الأشياء اللازمة لتحقيق ذلك -كتوربينات الرياح والألواح الشمسية والمضخات الحرارية والمركبات الكهربائية- تشترك في شيء واحد هو الرقائق. قال «نحن بحاجة إلى أشباه الموصلات. كثير وكثير من أشباه الموصلات (...) ولهذا السبب يتعين علينا توسيع قدراتنا بشكل استراتيجي من أجل إنتاجها في أوروبا».

كابشن:

سن الاتحاد الأوروبي قانون الرقائق الخاص به الذي يهدف إلى ضخ 43 مليار يورو في الاستثمارات العامة والخاصة لصناعة الرقائق وبذلك يضاعف حصته في سوق أشباه الموصلات العالمية

أحد دوافع الاتحاد الأوروبي هو الفوضى المؤلمة التي سببتها الجائحة إذ أدت عمليات الإغلاق والفوضى التجارية إلى تعطيل العرض العالمي للرقائق وتوقف الإنتاج عبر صناعة السيارات

السعودية تنظم سوق خدمات توزيع وبيع منتجات الغاز والوقود السائل

الشرق الأوسط

في خطوة لتنظيم العلاقة بين مقدِّم الخدمة والمستهلك، أعلنت السعودية عن تنظيم العلاقة بين أطراف عملية تقديم خدمة توزيع وبيع غاز البترول السائل، حيث نشرت وزارة الطاقة، أمس، دليلاً لتقديم خدمة توزيع وبيع غاز البترول السائل، والذي أظهر وجود خدمات ذاتية وإلكترونية، بحيث يشهد القطاع نقلة نوعية.

وأصدرت الحكومة، بداية مايو (أيار) الحالي، اللائحة التنفيذية، واللوائح التنظيمية، ودليل تقديم الخدمة لنظام توزيع الغاز الجاف، وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية؛ سعياً منها لتشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة، لتحقيق المصلحة العامة والأهداف التنموية في البلاد.

وسيطبَّق الدليل الجديد على كل المواقع التي تبيع الأسطوانات، وتشمل المحلات، والأقفاص، وكذلك ماكينات البيع ذاتية الخدمة، ويلتزم مقدِّم الخدمة بالإعلان عن أي تغيير في أسعار الخدمات أو المنتجات، مع توفير خيارات دفع المقابل المالي، سواءً إلكترونية أم عبر أجهزة نقاط البيع، وكذلك نظام سداد وجميع وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى.

ووفقاً للدليل، يلتزم مقدِّم خدمة بيع أسطوانات الغاز بالتجزئة، بتوفير جميع أنواع الأسطوانات المعتمدة، وأن تكون سليمة ونظيفة وبصمام مغلف، وبيعها وفق التعريفة المعتمَدة، مع تمكين المستهلك من الاطلاع على أسعار المنتجات والخدمات الأخرى.

ويلتزم مقدِّم الخدمة أيضاً بأن تحتوى ماكينات بيع الأسطوانات ذاتية الخدمة والأقفاص على إرشادات واضحة للحصول على الخدمات وساعات العمل باللغتين العربية والإنجليزية، والتنفيذ في مدة لا تتجاوز 6 ساعات من وقت قبول الطلب.

وعند تقديم خدمة توصيل الأسطوانات، التي تشمل تحميلها وتنزيلها، سيكون على مقدم الخدمة إتاحة إمكانية تتبُّع حالة الطلب للمستهلك، والتواصل مع المندوب، وإعداد إجراءات للتعامل مع الطلبات التي تعذَّر تسليمها، مع توفير خيارات الدفع بجميع وسائل السداد المعتمدة، بما فيها أجهزة نقاط البيع، والدفع النقدي، والإلكتروني.

وطبقاً للدليل، على مقدِّم الخدمة الالتزام بالإجراءات التي تنظم إصدار الفواتير، وتحصيل المدفوعات الخاصة بالخدمات، وأن تكون الفواتير متوافقة مع متطلبات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وإصدار فاتورة، وتزويد المستهلك بها مناولة أو برسالة نصية أو بريد إلكتروني.

وحدد الدليل أوقات تقديم خدمة بيع أسطوانات الغاز بالتجزئة، لتكون المحلات والأقفاص 7 أيام في الأسبوع، ولا تقل مدة العمل عن 12 ساعة يومياً، إلا ماكينات البيع الذاتية ستكون 24 ساعة يومياً.

وبالنسبة لإجراءات معالجة الشكاوى لخدمة توصيل أسطوانات الغاز بالتجزئة، عبر التطبيقات الإلكترونية، قال الدليل إنه على مقدم الخدمة استقبالها، وتوفير القنوات المناسبة، ومعالجتها في مدة لا تتجاوز 5 أيام عمل، مع تزويد المستهلك بردّ مكتوب مفصَّل وواضح عن النتيجة برسالة نصية أو إلكترونية، وأن تكون الإجراءات وفق نظام إلكتروني تُحفظ وتوثَّق فيه جميع الخطوات.

وعلى مقدم الخدمة تزويد المستهلك بالرقم المرجعي للشكوى، وإبلاغه بالمدة المتوقعة لمعالجة الإشكالية برسالة نصية أو إلكترونية، ودراسة شكاوى المستهلكين، كل 3 أشهر؛ للتركيز عليها، وضمان عدم تكرارها.

وعن التزامات مقدم الخدمة بالجملة للمستهلك، كشف الدليل عن بعض الاشتراطات، أبرزها أهمية تعويض المستهلك عن أي ضرر يلحق الخزان، وملحقاته، أو الممتلكات التي تسبب بها مقدم الخدمة، وعند وجود رصيد فائض للمستهلك يعاد في 7 أيام عمل أو يبقى في حسابه.

أمين «أوبك» يجدد التأكيد على ضرورة تحقيق انتقال منطقي في الطاقة

الشرق الأوسط

قال هيثم الغيص أمين عام منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» ضرورة التعاون المشترك والعمل الشامل لإيجاد حلول واقعية ومناسبة لمستقبل الطاقة المستدامة، وتحقيق انتقال منطقي وعادل ودائم في قطاع الطاقة.

وقال الغيص في تصريحات صحفية بشأن جهود «أوبك» في دعم الاستدامة:»إننا نؤيد تأييدا تاما اتباع نهج عالمي متعدد الأطراف قائم على التعاون إذ نتطلع إلى الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 28» التي تستضيفها دولة الإمارات بنهاية العام الجاري في مدينة إكسبو دبي ودعم المؤتمر لجدول أعمال شامل حيث يجري الحدث أول تقييم عالمي منذ اتفاق باريس».

وأكد بحسب ما نقلته وكالة أنباء الإمارات»وام» أهمية الانتقال العادل والمستدام للطاقة حتى لا يتخلف أي شعب ولا صناعة ولا بلد عن الركب، مشيرا إلى أن التحديات التي تواجه الطاقة والمناخ والتنمية المستدامة هائلة في ظل التخطيط لانتقال منظم للطاقة مدفوعًا بتحديات أمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة.

وقال أمين عام «أوبك» :» مع نمو السكان والاقتصادات سيحتاج العالم إلى مزيد من الطاقة في العقود القادمة. في توقعاتنا العالمية للنفط 2022، ونتوقع أن يتوسع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 23 في المائة حتى عام 2045. يتطلب تحقيق هذا النمو وضمان أمن الطاقة والوصول الميسور التكلفة وخفض الانبعاثات العالمية بما يتماشى مع اتفاقية باريس جميع الطاقات والاستثمار والتعاون غير المسبوقين».

وأضاف الغيص أنه بالنسبة لصناعة النفط وحدها التي ستشكل ما يقرب من 29 في المائة

من احتياجات الطاقة في العالم بحلول عام 2045، ويبلغ إجمالي متطلبات الاستثمار العالمي 12.1 تريليون دولار بين الحين والآخر. وهذا يعادل أكثر من 500 مليار دولار كل عام، مشيرا إلى أن المستويات السنوية الأخيرة كانت أقل بكثير من هذا المبلغ بسبب الانكماش الصناعي و»جائحة كورونا» والتركيز المتزايد على القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة.

وقال أمين عام «أوبك» : « لا يوجد استثمار كاف في جميع الطاقات وبالتالي فإن استدامة نظام الطاقة العالمي على المحك ونحن بحاجة إلى مناخ طويل الأجل وصديق للاستثمار يعمل مع المنتجين والمستهلكين إذ يحتاج نقص الاستثمار المزمن إلى التصحيح. لا يتعلق الأمر بانتظار الغد؛ يتعلق الأمر بتحقيق ذلك اليوم».

وأكد الغيص استعداد ورغبة وقدرة الدول الأعضاء في أوبك على لعب دور رئيسي في المساعدة على توفير الطاقة للعالم وفي تقليل الانبعاثات الكربونية.

وأضاف الغيص :» نحن نستثمر في قدرة المنبع والمصب. ونحشد تقنيات أنظف ومجموعة واسعة من خبراتنا البشرية للمساعدة في إزالة الكربون من الصناعة منا نقوم باستثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة والقدرة الهيدروجينية واستخدام وتخزين الكربون وتقنيات أخرى بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الدائري لتحسين الأداء البيئي العام».

وقال :» لقد أظهر لنا التاريخ أن تحولات الطاقة تتطور ببطء ولها مسارات عديدة. مشيرا إلى أن أكثر من 700 مليون شخص ما زالوا يفتقرون إلى الكهرباء وأن 2.4 مليار شخص يستخدمون أنظمة غير فعالة وملوثة. وأكد الغيص أن ما يمكن رؤيته في اضطراب سوق الطاقة خلال الأشهر 18 الماضية أو نحو ذلك هو ما يمكن أن يحدث إذا لم يتم التعامل مع التعقيدات المتشابكة للطاقة.

وأضاف أنه يجب أن ينصب التركيز العام على خفض الانبعاثات واستخدام جميع أنواع الوقود في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لمستقبل الطاقة المستدامة. حيث أن الطريق الصحيح لأحدهم قد لا يكون الطريق الصحيح للآخر.

وقال أمين عام «أوبك» : « نأمل أن يرى المستقبل الاستثمارات والتمويل في انتقال الطاقة يركز على نهج «جميع الشعوب وجميع أنواع الوقود وجميع التكنولوجيات».

اتفاقية مصرية ـ نرويجية لإنتاج الميثانول الأخضر من القاهرة

الشرق الأوسط

وقّعت مصر والنرويج اتفاقية إنشاء مشروع جديد لإنتاج الميثانول الأخضر، الذي يعد الأول من نوعه في مصر والشرق الأوسط، والذي يستخدم في تزويد السفن بالوقود الأخضر، باستثمارات بنحو 450 مليون دولار.

أوضح بيان صحافي صادر عن وزارة البترول المصرية الأحد، حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن المشروع يستهدف «إنتاج 40 ألف طن سنوياً من الميثانول الأخضر، يمكن زيادتها حتى 200 ألف طن سنوياً، في إطار تشجيع التحول للإنتاج الأخضر بما يفتح آفاقاً تصديرية جديدة لقطاع البتروكيماويات المصري من المنتجات الخضراء، ويعزز من تنافسيته ووجوده في الأسواق الخارجية من خلال مواكبة متطلباتها، حيث يعد الميثانول الأخضر وقوداً نظيفاً لتموين السفن».

وقّع الاتفاقية صلاح جابر رئيس شركة «الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات» (أنربك) وتيرييه بيلسكوغ الرئيس التنفيذي لشركة «سكاتك» النرويجية، وبالتعاون مع «الشركة المصرية للإيثانول الحيوي»، بحضور وزير البترول المصري طارق الملا، وسفيرة النرويج في القاهرة هيلدا كيلمتسدال.

قال الملا، إن «الاتفاق الموقع هو خطوة جديدة تعكس تقدم قطاع البترول على مسار تنفيذ مشروعات الطاقة الخضراء والوقود المنخفض وعديم الانبعاثات بالتعاون مع شركات عالمية رائدة بعد إبرام اتفاق مشروع الأمونيا الخضراء مؤخراً، وذلك في إطار مواكبة المتغيرات المستمرة في قطاع الطاقة، وتبني قطاع البترول لاستراتيجيات التنمية المستدامة سواء بإزالة الكربون من عمليات صناعة البترول والغاز أو إقامة مشروعات للمنتجات الخضراء».

ومن المقرر أن يسهم المشروع الذي توليه شركة «سكاتك» اهتماماً بالغاً، في وضع مصر على الخريطة

العالمية للدول المنتجة لهذا الوقود الأخضر لتزويد السفن، وسيشتمل على إنشاء محطات طاقة متجددة بقدرات لا تقل عن 40 ميغاواط للطاقة الشمسية و120 ميغاواط لطاقة الرياح، بالإضافة إلى محلل للهيدروجين الأخضر بقدرة 60 ميغاواط، وكذلك محطة لتحلية مياه البحر ومحطات إنتاج وتخزين للميثانول الأخضر، كما يشتمل أيضاً على أول محطة في مصر لتزويد السفن بالوقود الحيوي الأخضر. وسيقام بميناء دمياط.

يشار إلى أن هذا المشروع هو أحد مشروعين للطاقات الخضراء في إطار الشراكة بين قطاع البترول المصري، وشركة «سكاتك» بعد إبرام اتفاق مشروع إنتاج الأمونيا الخضراء نهاية فبراير (شباط) الماضي، مع «الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات» وشركة «موبكو» في دمياط.

من جانبه، أكد رئيس «سكاتك» النرويجية تيريه بيلسكوغ أن المشروع هو «خطوة جديدة لتعزيز التعاون مع مصر، والذي يأتي في أولوية اهتمامات الشركة لتوفير وقود أخضر مستدام عالي الجودة بأسعار تنافسية، وبما يسهم في وضع مصر على رأس قائمة الدول المصنعة للمنتجات الكيماوية الخضراء والمصدرة لها، ويجعلها وجهة ومحوراً للتزود بالوقود الأخضر لخطوط الملاحة العالمية».

على صعيد آخر، أعلن رامي الدكاني رئيس البورصة المصرية بدء تلقي الاكتتاب في أول صندوق متخصص بالاستثمار في الذهب في مصر بعد حصوله على الموافقات اللازمة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

وقال الدكاني، في بيان للبورصة المصرية الأحد، إن البورصة سوف تتيح على موقعها الإلكتروني أسعاراً فورية استرشادية لأفضل طلبات الشراء وعروض البيع للغرام الواحد من خام معدن الذهب من خلال بيانات مقدمة من شركة متخصصة في تجارة المعدن النفيس.

وأشار البيان إلى أنه من متطلبات إطلاق صناديق المعادن النفيسة وجود مصافٍ لتلك المعادن معتمدة محلياً ودولياً، حيث إن صناديق الذهب هي عبارة عن كيان متخصص للاستثمار في الذهب عن طريق طرح وثائق يتم الاكتتاب فيها، ومن ثم يتم توجيه الحصيلة لشراء الذهب المصفّى والمنقّى؛ وفقاً لمعايير محددة محلياً ودولياً، وتحقق تلك الصناديق عائداً وفقاً لحركة أسعار الذهب.

ووفق البيان، تُعد هذه النوعية من الصناديق الاستثمارية أحد المنتجات الاستثمارية المستحدثة في السوق المصرية لاجتذاب شريحة من المستثمرين اتجهت للذهب مؤخراً، حيث فضّل عدد من كبار المستثمرين ضخ أموالهم في سبائك الذهب مباشرة، كما اتجه بعض صغار المستثمرين إلى ادخار أموالهم في الذهب من خلال شراء جنيهات ومشغولات ذهبية مما يحملهم بتكاليف مثل «المصنعية» وغيرها، كما لوحظ أن عدداً من المستثمرين المحليين قاموا بشراء وثائق بصناديق استثمار في الذهب بدول خارج مصر، وهو ما يوضح حجم الطلب المتوقع على تلك الصناديق بعد إنشائها.

وقال الدكاني إن إنشاء صناديق الاستثمار في المعادن النفيسة، خصوصاً الذهب سيعمل على ضبط السوق، وزيادة شفافيته، كما سيؤدي إلى ترشيد الطلب على شراء السبائك الذهبية وجنيهات الذهب، خصوصاً مع وجود بديل منظم، ويخضع لقواعد الحوكمة والشفافية، يتيح للمستثمرين الاستثمار في المعدن النفيس دون الحاجة لشراء الذهب من الأسواق والاحتفاظ به، وأيضا دون دفع تكاليف إضافية مثل «المصنعية» وغيرها، مما يعمل على تقليل المخاطر وتعظيم العائد على المدى الطويل.

وأضاف أن البورصة المصرية تعمل على تطوير برنامج تداول خاص يتيح تلقي طلبات شراء واسترداد وثائق الصندوق من شركات السمسرة الخاصة بأعضاء لديها بما يسهم في خلق سوق ثانوية نشطة لتداول هذه الوثائق، وذلك بالتنسيق الكامل مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

أمين عام أوبك: مستعدون لتوفير أكبر قدر من الطاقة مع تقليل الانبعاثات

دينا قدري

الطاقة

طالب أمين عام أوبك هيثم الغيص، مجدد ًا، بمعالجة نقص الاستثمارات في قطاع النفط، مشير ًا إلى عدم وجود حل واحد يناسب الجميع لمستقبل الطاقة المستدامة.

وأوضح أنه يجب أن يكون التركيز العام ّ على الحد ّ من الانبعاثات واستعمال جميع أنواع الوقود؛ إذ سيحتاج العالم إلى المزيد من الطاقة في العقود المقبلة، مع نمو السكان والاقتصادات.

وكتب الغيص -في مقال نشرته منصة «ذا غلوبال غوفرنانس بروجكت» (The Global Governance Project)- أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لمستقبل الطاقة المستدامة؛ فالطريق الصحيح لأحدهم قد لا يكون الطريق الصحيح للآخر.

وشدد أمين عام منظمة الدول المصد ّرة للنفط «أوبك» على أن تلبية هذا النمو، وضمان أمن الطاقة والوصول الميسور التكلفة، وخفض الانبعاثات العالمية بما يتماشى مع اتفاقية باريس، يتطلب جميع الطاقات والاستثمارات غير المسبوقة، مع التعاون لتحقيق انتقال عادل ودائم.

نقص الاستثمارات في قطاع النفط

في تقرير آفاق النفط العالمي لعام 2022، توقعت منظمة أوبك أن يتوسع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 23٪ حتى عام 2045.

وأكد أمين عام أوبك أن تلبية هذا النمو، وضمان أمن الطاقة والوصول ميسور التكلفة، وخفض الانبعاثات العالمية بما يتماشى مع اتفاقية باريس، يتطلب جميع الطاقات والاستثمارات غير المسبوقة، مع التعاون

لتحقيق انتقال عادل ودائم.

بالنسبة لصناعة النفط وحدها، والتي ستشكّل ما يقرب من 29٪ من احتياجات الطاقة في العالم بحلول عام 2045، أشار الغيص إلى أن إجمالي متطلبات الاستثمار العالمي يبلغ 12.1 تريليون دولار من الآن وحتى ذلك الحين، ما يعادل أكثر من 500 مليار دولار سنويًا.

وأكد الغيص أن المستويات السنوية الأخيرة كانت أقلّ بكثير من هذا المبلغ، بسبب الانكماش الصناعي والوباء والتركيز المتزايد على القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة.

وقال: «في الواقع، نعتقد أنه لا تُخَصَّص استثمارات كافية لجميع الطاقات.. وببساطة، فإن استدامة نظام الطاقة العالمي على المحك».

وتابع أن هناك حاجة إلى «مناخ صديق للاستثمار طويل الأجل يناسب المنتجين والمستهلكين».

وشدد أمين عام أوبك على أنه يتعين تصحيح نقص الاستثمار المزمن؛ إذ لا يتعلق الأمر بانتظار الغد، بل إنه يتعلق بتحقيق ذلك اليوم.

دور أوبك في أمن الطاقة

سلّط أمين عام أوبك الضوء على استعداد الدول الأعضاء في المنظمة لأداء دور رئيس في المساعدة في توفير الطاقة للعالم وفي تقليل الانبعاثات، وراغبة في ذلك وقادرة على القيام به.

وقال الغيص -في مقاله-: «نحن نستثمر في قدرة قطاعي التنقيب والإنتاج، والتكرير.. نقوم بتعبئة تقنيات أنظف ومجموعة كبيرة من الخبرات البشرية لدينا للمساعدة في إزالة الكربون عن الصناعة».

وأضاف: «نضخّ باستثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة والهيدروجين، واستعمال احتجاز الكربون تخزينه، وغيرها من التقنيات، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الدائري للكربون لتحسين الأداء البيئي العام».

وشدد الغيص على أن تحولات الطاقة تتطور ببطء، ولها مسارات عديدة، وفق ما أثبته التاريخ.

وقال: «نحتاج أيضًا إلى تذكّر الحقيقة المحزنة المتمثلة في أن أكثر من 700 مليون شخص ما زالوا لا يحصلون على الكهرباء، و2.4 مليار يستعملون أنظمة غير فعّالة وملوثة».

ما يمكن رؤيته في اضطراب سوق الطاقة خلال الأشهر الـ 18 الماضية أو نحو ذلك، هو ما يمكن أن يحدث إذا لم يتعامل العالم مع التعقيدات المتشابكة للطاقة، بحسب أمين عام أوبك.

وتابع: «من الواضح أنه لا أحد لديه كل الإجابات.. في الواقع، قد لا نعرف جميع الأسئلة، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكننا التحرك الآن».

انتقال منظم للطاقة

أكد أمين عام أوبك أنه قد لا يكون هناك حل واحد يناسب الجميع لمستقبل الطاقة المستدامة؛ ولكن التعاون والعمل الشامل سيكونان أساسيين في تحقيق انتقال عادل ودائم.

وقال الغيص: «نحن نؤيد تمامًا نهجًا عالميًا متعدد الأطراف، مع التعاون في المقدمة.. نحن بحاجة إلى العمل مع بعضنا، وليس ضد بعضنا».

وتابع: «نتطلع إلى الدورة 28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا العام في دولة الإمارات العربية المتحدة (العضو في منظمة أوبك) ومناصرتها لخطّة شاملة، إذ يُجري الحدث أول تقييم عالمي منذ اتفاقية باريس».

وأشار الغيص إلى تصريحات الرئيس المعين لـ«كوب 28»، الدكتور سلطان أحمد الجابر، التي أكد خلالها أن هناك حاجة إلى «أقصى قدر من الطاقة، والحدّ الأدنى من الانبعاثات».

وقال: «هذه هي فكرة رئيسة لقادة مجموعة الـ7 عندما يجتمعون في هيروشيما (اليابان) حيث نخطط

لانتقال منظم للطاقة، مدفوع بتحديات أمن الطاقة والقدرة على تحمّل التكاليف والاستدامة».

وأعرب الغيص عن أمله في أن يرى المستقبل استثمارات وتمويلًا في تحول الطاقة، مع التركيز على نهج «جميع الشعوب وجميع أنواع الوقود وجميع التقنيات».

توقعات نمو الطلب على النفط

أبقت منظمة أوبك توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2023، دون تغيير تقريبًا عن تقديرات أبريل/نيسان الماضي، عند نحو 2.33 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي عند 101.90 مليون برميل يوميًا، وفق التقرير الشهري الصادر عن المنظمة في 11 مايو/أيار الماضي.

أشارت أوبك إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 2.13 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2023 إلى 101.58 مليونًا، قبل أن يرتفع إلى 103.25 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع من 2023.

وشهدت توقعات الطلب على النفط في الصين تعديلات صعودية بسبب الأداء الأفضل من المتوقع للاقتصاد الصيني، لكنها قوبلت بانخفاضات في مناطق أخرى.

وتقدّر منظمة الدول المصدّرة للنفط نمو الطلب على النفط في الصين بمقدار 800 ألف برميل يوميًا خلال 2023، مقارنةً مع تقديرات الشهر الماضي البالغة 760 ألف برميل يوميًا.

ويُظهر الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط في 2023:

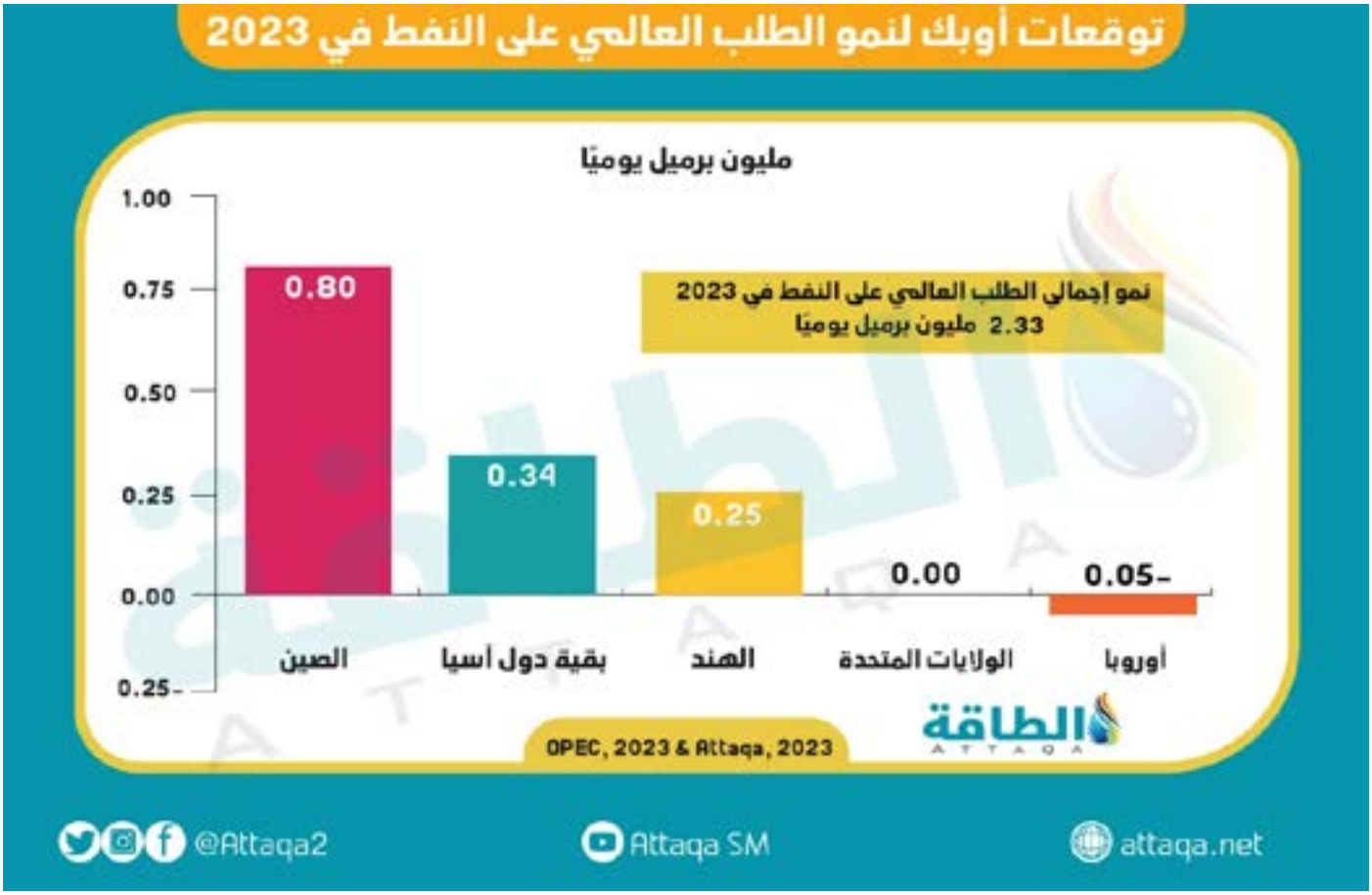
توقعات أوبك لنمو الطلب العالمي على النفط في 2023
مليون برميل يوميًا
1.00
0.75
0.50
0.25
0.00
0.25-
0.80
0.34
0.25
0.00
0.05-
الصين
بقية دول أسيا
الهند
الولايات المتحدة
أوروبا
نمو إجمالي الطلب العالمي على النفط في 2023
2.33 مليون برميل يوميًا
OPEC, 2023 & Attaqa, 2023
الطاقة
ATTAQA
@Attaqa2
Attaqa SM
attaqa.net

أنس الحجي: السيارات الكهربائية لم تمنع ارتفاع استهلاك البنزين عالميًا

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن انتشار السيارات الكهربائية لم يؤثّر في الاستهلاك العالمي للبنزين، الذي شهد زيادة كبيرة خلال المدة الماضية.

ولفت الحجي، في حلقة جديدة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بمساحة في تويتر تحت عنوان «مفاجآت أسواق النفط.. لا تتوقف»، إلى تقرير مطول عن 50 دولة في العالم، من بينها دول عربية مثل السعودية، أظهرت نتائج عجيبة، وبعضها كان مفاجئًا.

وأوضح أن الأمر الأول هو أن الطلب العالمي على البنزين وصل إلى أعلى مستوياته تاريخيًا، رغم انتشار السيارات الكهربائية بشكل كبير، ورغم كل إجراءات التقشف، التي أعقبت الحرب الروسية الأوكرانية.

الاستهلاك العالمي للبنزين

قال مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هناك زيادة في الطلب على النفط، ما يشير إلى أن الحديث عن بلوغ الطلب ذروته في عام 2019 كان خاطئًا، لأن الطلب على النفط ما زال ينمو، ولكن بالنسبة للبنزين والديزل تحديدًا، فهما مرتبطان بموضوع السيارات الكهربائية.

وأضاف أن هناك من لا يزالون يصرّون على أن هذه السيارات النظيفة هي نهاية النفط، وتشكّل نهاية الطلب على البنزين، ويراهنون على ذلك، ولكن هناك نتائج مبهرة سيعجز بعضهم عن الإجابة عن أيّ أسئلة تتعلق بها في هذا الموضوع.

وتابع: «ماذا سيقول هؤلاء عندما يعلمون أن البيانات تؤكد ارتفاع الطلب على البنزين في الدول الأوروبية

خـلال الربـع الأول مـن 2023، بشـكل فـاق توقعات الجميع، حتى مثّـل الأمر مفاجـأة؛ إذ إن الحديث الآن عن الـدول التي تتبنى السـيارات الكهربائية بكثافة؟».

وأوضح أن الحديث عن زيادة الطلب على البنزين يأتي في الدول التي تعاني من تضخم كبير، والتي منعت النفـط الروسـي، مضيفًـا: «لكـن المضحك، أن هـذه الدول -خوفًا مـن التضخم- ولأول مرة منـذ زمن بعيد، قدّمت إعانات مغرية جدًا للوقود لشـعوبها، الغني والفقير فيها».

وبحسب الحجي، فإن هذه الشعوب لم تتأثر كثيرًا بارتفاع أسعار النفط أو الوقود، مما أسهم في نمو الطلب على البنزين هناك، ولكن هناك أمور أخرى، أولها أن البيانات الحالية، وخاصة المتعلقة بشهر فبراير/شباط 2023، مرتفعة مقارنة بغيرها في بعض الدول الأوروبية.

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن فبراير/شباط الماضي شهد زيادة الطلب على البنزين أكثر من شهر يناير/كانون الثاني السابق له، وفبراير/شباط 2022، وكذلك أعلى من المدة نفسها في 2019، قبل كورونا، لأن المعيار الآن بالنسبة لنمو الطلب على النفط هو العودة إلى مستويات 2019.

وأردف: «يؤكد هذا الأمر أنه رغم انتشار السيارات الكهربائية، فإن هناك زيادة في الطلب على البنزين».

السيارات الكهربائية في النرويج

أشار الدكتور أنس الحجي، إلى النرويج بصفتها واحدة من أعلى الدول الأوروبية التي تنتشر فيها السيارات الكهربائية وتشهد زيادة في مبيعاتها، إذ إن السيارات المبيعة هناك تعدّ 90٪ منها كهربائية.

وأضاف: «هذا الردّ خاص للشباب العربي المبهور بما يروّجه الغرب، بالنسبة للتقنيات الجديدة في سياسات تغير المناخ، فمبيعات السـيارات الكهربائية في النرويج الآن 90٪، أي إن كل 1000 سـيارة تباع، 900 منها كهربائية، ولكن على الطرق، نجد أن المركبات الكهربائية تمثّل 20٪ فقط».

وتابـع: «المفاجـأة أن النرويـج أيضًـا كانت الأعلـى في العالم طلبًـا على البنزين في فبراير/شـباط الماضي

2023، إذ تجاوز الطلب مثيله في يناير/كانون الثاني الماضي، وكذلك الطلب المسجل في فبراير/شباط 2022، وكذلك الطلب على النفط في فبراير/شباط 2022 بنسبة 2.2٪».

وأوضح الحجي أن الطلب زاد بهذه الطريقة رغم الارتفاع الهائل بمبيعات السيارات الكهربائية في النرويج، لسبب بسيط جدًا، وهو الإعانات الضخمة التي تقدّمها الحكومة للناس لتشتري المركبات الكهربائية بصفتها «سيارة ثانية» للمسافات القصيرة، وليست بديلة عن سيارات البنزين التي تقطع مسافات طويلة.

وقال الحجي، إن الطلب على وقود السيارات في النرويج منذ 2016 وحتى الآن انخفض، ولا أحد ينكر ذلك، والبيانات واضحة، ولكن كل التقارير العالمية، بما فيها تقارير وكالة الطاقة الدولية، وأوبك وبلومبرغ، تستعمل معادلات معينة للإحلال.

وفسّر ذلك بأن الإحلال يعني أنه عند شراء السيارات الكهربائية واستعمالها، فإن الاستعمال هنا يكون للكهرباء وليس البنزين، ومن ثم فإن معدل الإحلال هناك مهم حسب المعدل المستَعمَل لقياس الانخفاض باستهلاك الوقود في النرويج.

ولفت إلى أن تراجع استهلاك الوقود في النرويج، وتحديدًا البنزين والديزل، يجب أن يكون قد تراجع بمعدل 4 أضعاف الانخفاض الفعلي الحالي، مما يعني أن كل التقارير الموجودة تبالغ بقوة بتأثير السيارات الكهربائية في تراجع الطلب على النفط.

السيارات الكهربائية والسياسات المناخية

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، الدكتور أنس الحجي، إن هناك مبالغات كبيرة في أثر السيارات الكهربائية في الطلب على النفط الآن، فالحكومة النرويجية تشكو، لأن هناك آثارًا غير محسوبة لسياسات التغير المناخي في سياسات التغيرات الكهربائية.

وأضاف: «مع انتشار السيارات الكهربائية، الذي تواكب إغلاقات كورونا، وخوفًا من الدول التي لم تغلق، انخفض عدد مستعملي المواصلات العامة، فماذا حدث لوسائل النقل مثل الحافلات والقطارات؟ فهي

ستتحرك، سواء حملت 20 راكبًا أو 200، ستتحرك في كل الحالات، ومن ثم ستستهلك الطاقة نفسها».

ولكن الآن، وفق الحجي، يستعمل من كانوا يفترض أن يركبوا المواصلات العامة، السيارات الكهربائية، فارتفع استهلاك الطاقة بشكل كبير، وهو ما لم تحسبه الحكومة النرويجية التي تطالب الناس بوقف سياراتهم الكهربائية واستقلال الحافلات.

وأوضح الحجي أن الإشكالية الآن أن هناك نوعين من النمو عالميًا، نمو في الدخل خاصة في الدول الناشئة والنامية، وهو أمر يقود الناس لشراء السيارات الجديدة، مفسرًا بأن الناس في أفريقيا وأميركا اللاتينية سيشترون سيارات البنزين والديزل، وفي البرازيل سيشترون سيارات تعمل بالوقود الحيوي.

شكراً